I. مقدمة

ارتفع إجمالي الإنفاق على بند المخصصات والرواتب والأجور وملحقاتها، والذي يتضمن بشكل رئيسي الرواتب والأجور إضافة إلى التعويضات والتقديمات الاجتماعية ومدفوعات أخرى، بقيمة ٦٦ مليار ليرة (٢,٤ في المائة)، من ٢،٨٠٣ مليار ليرة في كانون الثاني– آب من العام ٢٠١٣ إلى ٢،٨٦٩ مليار ليرة في كانون الثاني– آب من العام ٢٠١٤. إن أبرز الأسباب وراء هذا الإرتفاع تكمن في (أ) ارتفاع دفعات مخصصات الرواتب والأجور الأساسية لصالح السلك العسكري بقيمة ٦٨ مليار ليرة، و(ب) زيادة بقيمة ٣٦ مليار ليرة في مجموع "المدفوعات الأخرى" نتيجة ارتفاع اشتراكات ومساهمات الدولة لصالح تعاونية موظفي الدولة بحوالي ٢٢ مليار ليرة. من ناحية أخرى، قابل هذه الزيادات انخفاض بقيمة ٢١ مليار ليرة في مجموع "التقديمات الإجتماعية"، تراجع بقيمة ١٠ مليار ليرة في مخصصات الرواتب والأجور الأساسية لصالح الجهاز المدني، بالإضافة إلى إنخفاض في تعويضات ورواتب الجمارك بقيمة ٦ مليار ليرة.

وتشكل الرواتب والأجور وملحقاتها المكون الأكبر من مجموع الإنفاق الأولي، حيث سجلت نسبة ٢٨ في المائة من مجموع النفقات الأولية خلال كانون الثاني– آب من العام ٢٠١٣، و٣٠ في المائة خلال كانون الثاني– آب من العام ٢٠١٤ *(لمزيد من المعلومات، يرجى مراجعة الرسم البياني ١)*.

الرسم البياني ١: مكوّنات الانفاق الأولي خلال كانون الثاني– آب ٢٠١٣ وكانون الثاني– آب ٢٠١٤

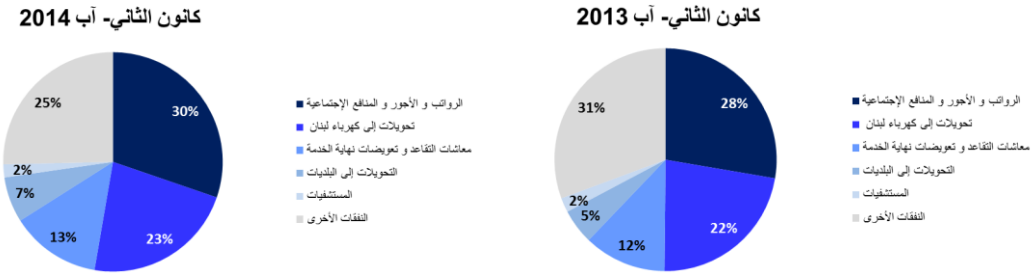

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

جدول ١: المخصصات والرواتب والأجور وملحقاتها–كانون الثاني– آب من العامين ٢٠١٣ و٢٠١٤

(مليار ل.ل.)	مخصصات الرواتب والأجور		التعويضات /٤		التقديمات الاجتماعية /٥		نفقات أخرى /٦		إجمالي نفقات الرواتب والأجور وملحقاتها	
	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٤
الجهاز العسكري	**1,303**	**1,371**	**51**	**53**	**405**	**384**	**1**	**1**	**1,760**	**1,810**
الجيش	833	872	32	33	265	213	0	0	**1,130**	**1,119**
قوى الأمن الداخلي	377	392	16	16	111	134	0	0	**504**	**543**
قوى الأمن العام	71	83	2	2	21	28	1	1	**95**	**114**
قوى أمن الدولة	22	23	1	1	7	9	0	0	**31**	**34**
الجهاز التربوي	**538**	**543**	**48**	**41**	**0**	**0**	**0**	**12**	**587**	**596**
الجهاز المدني /١	**234**	**224**	**46**	**45**	**3**	**3**	**25**	**28**	**308**	**300**
مساهمة الدولة لصالح تعاونية موظفي الدولة /٢							**117**	**139**	**117**	**139**
الجمارك /٣									**31**	**25**
إجمالي الإنفاق	**2,075**	**2,137**	**145**	**139**	**408**	**387**	**144**	**180**	**2,803**	**2,869**

(١) تتضمن رواتب لوزارة الصحة العامة مدفوعة من حساب الأمانات.

(٢) إن مساهمة الدولة لصالح تعاونية موظفي الدولة تتوزع على المستفيدين من تقديماتها من أفراد السلكين التربوي والمدني. إلا أن توزيع المبلغ بين هذين السلكين غير ممكن، لهذا السبب تم إدراج هذه المساهمة في بند منفصل.
(٣) تتضمن هذه الأرقام رواتب وأجور الجمارك المدفوعة من حساب الأمانات لكنها لا تشمل التقديمات الاجتماعية التي تُدفع من صناديق الجمارك والتي يمكن تصنيفها فقط عندما تستلم المديرية العامة للمالية المستندات الثبوتية.
(٤) تتضمن التعويضات العائلية والنقل وساعات العمل الإضافية وغيرها من التعويضات (بما فيها بدلات اللجان وردیات الضرائب).
(٥) تتضمن تقديمات المرض والأمومة،الزواج، الولادة ،الوفاة ،الاستشفاء، التعليم، الطبابة وغيرها من التقديمات الاجتماعية، والمقدمة للسلك العسكري حصراً.
(٦) تدفع النفقات الاخرى للأجهزة غير العسكرية وهي تتضمن: (١) دفعات المكافآت (٢) مساهمة الدولة في صناديق التعاضد التي يستفيد منها النواب،موظفو مجلس النواب، القضاة، المساعدون القضائيون وقضاة المحاكم الشرعية، و(٣) مساهمة الدولة (بصفة ربّ عمل) في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لتأمين التغطية لموظفي القطاع العام الذين لا يستفيدون من تقديمات تعاونية موظفي الدولة.

II. تفصيل الرواتب والأجور وملحقاتها

من إجمالي الإنفاق على المخصصات والرواتب والأجور وملحقاتها، بلغت الرواتب والأجور الأساسية ٢،١٣٧ مليار ليرة في كانون الثاني– آب ٢٠١٤، مقارنةً مع مبلغ ٢،٠٧٥ مليار ليرة المدفوع خلال الفترة نفسها من العام ٢٠١٣. وقد نتجت الزيادة الأخيرة عن ارتفاع رواتب وأجور السلكين العسكري والتربوي بقيمة ٦٨ مليار ليرة (٥,٢ في المائة) و٥ مليار ليرة (٠,٩ في المائة) على التوالي، مقابل انخفاض في رواتب وأجور الجهاز المدني بقيمة ١٠ مليار ليرة (٤,٤ في المائة).

A.II. *مخصصات الرواتب والاجور للسلك العسكري*

يأتي الارتفاع السنوي، البالغ ٥ في المائة في مخصصات الرواتب والأجور الأساسية للسلك العسكري، بشكل رئيسي نتيجة: (أ) زيادة المدفوعات لعناصر الجيش الدائمين بقيمة ٢٣ مليار ليرة ولقوى الأمن الداخلي بقيمة ١٥ مليار ليرة نتيجة تجنيد عناصر جدد أو ترقية العناصر الحاليين، (ب) ارتفاع قيمة تعويضات البعثات خارج لبنان والتدريب بحوالي ١٣ مليار ليرة، و(ج) زيادة مخصصات قوى الأمن العام بحوالي ١٢ مليار ليرة نتيجة زيادة ٨ مليار ليرة في رواتب المتمرنين.

B.II. *مخصصات الرواتب والأجور للسلك التربوي*

جاء الارتفاع بقيمة ٥ مليار ليرة في الدفعات لصالح السلك التربوي نتيجة:

- إرتفاع بقيمة ١٥ مليار ليرة في الرواتب والأجور الأساسية للأساتذة المتعاقدين في المديرية العامة للتربية، نتيجة زيادة عدد الاساتذة المتعاقدين في كانون الثاني– آب ٢٠١٤ مقارنة مع العام ٢٠١٣.
- زيادة دفعات الرواتب والأجور الأساسية للأساتذة المتمرنين في المديرية العامة للتعليم المهني والتقني بقيمة ٢ مليار ليرة نتيجة التفاوت في توقيت الدفعات.

قابل الارتفاع المذكور أعلاه انخفاض بقيمة ١٥ مليار ليرة في رواتب وأجور الأساتذة الدائمين في التعليم الابتدائي في المديرية العامة للتربية نتيجة انخفاض عدد الاساتذة في هذه الفئة.

C.II. *مخصصات الرواتب والاجور للسلك المدني*

انخفضت الدفعات لصالح السلك المدني بحوالي ١٠ مليار ليرة خلال كانون الثاني– آب من العام ٢٠١٤ مقارنةً بالفترة نفسها من العام ٢٠١٣. من منظار التصنيف الإداري، سجلت المدفوعات لصالح بعثات السلك الدبلوماسي خارج الأراضي

اللبنانية الإنخفاض الأبرز خلال هذه الفترة (٨ مليار ليرة) نتيجة تراجع مدفوعات الفروقات. وكانت هذه الفروقات قد بلغت ١٩ مليار ليرة خلال كانون الثاني– آب من العام ٢٠١٣، مقارنة مع مبلغ ٩ مليار ليرة فقط خلال الفترة نفسها من العام ٢٠١٤.

III. التقديمات الاجتماعية

انخفضت التقديمات الاجتماعية بنسبة ٥ في المائة (٢١ مليار ليرة) مع نهاية آب ٢٠١٤، بعد أن سجلت ٤٠٨ مليار ليرة في العام ٢٠١٣، عاكسةً الانخفاض في التعويضات لصالح السلك العسكري. يعود هذا الانخفاض بشكل أساسي إلى تدني الدفعات لصالح الجيش بقيمة ٥٢ مليار ليرة، ما طغى على الزيادة بقيمة ٢٣ مليار ليرة و٧ مليار ليرة في التعويضات المدفوعة لقوى الأمن الداخلي وقوى الأمن العام على التوالي.

وبالتفصيل، جاء الانخفاض في التقديمات لصالح الجيش نتيجة التدني في كل من نفقات الاستشفاء (٥٦ مليار ليرة) والمرض والأمومة (٥ مليار ليرة). قابل هذا الانخفاض زيادة في منح الزواج بقيمة ٥ مليار ليرة وتقديمات الوفاة بقيمة ٢ مليار ليرة.

من ناحية أخرى، قابل هذا الانخفاض ارتفاع في التقديمات المخصصة لقوى الأمن الداخلي نتيجة الارتفاع في منح التعليم بقيمة ٩ مليار ليرة وفي التقديمات الاجتماعية بقيمة ٧ مليار ليرة.

إضافة إلى ذلك، ارتفعت التقديمات لصالح قوى الأمن العام بقيمة ٧ مليار ليرة نتيجة ارتفاع بقيمة ٢ مليار ليرة في كل من منح التعليم، نفقات الاستشفاء والمرض والأمومة.

IV. المدفوعات العائدة إلى الجمارك

شهدت المدفوعات العائدة إلى الجمارك انخفاضاً بحوالي ١٨ في المائة (٦ مليار ليرة) خلال فترة كانون الثاني– آب ٢٠١٤ مقارنة بالفترة ذاتها من العام ٢٠١٣. يعود سبب هذا الانخفاض بشكل أساسي إلى دفعات بقيمة ٣ مليار ليرة في منح التعليم العائدة للعام الدراسي ٢٠١١–٢٠١٢، و التي تم دفعها خلال كانون الثاني– آب من العام ٢٠١٣.

لمزيد من المعلومات، الرجاء الاتصال ب:
وزارة المالية
مشروع الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)
تلفون: ٩٦١ ١ ٩٨١٠٥٧/٨
فاكس: ٩٦١ ١ ٩٨١٠٥٩
بريد الكتروني: infocenter@finance.gov.lb
الموقع الالكتروني: www.finance.gov.lb

REPUBLIC OF LEBANON
MINISTRY OF FINANCE